■ بقلم: غسان كنفاني ■

حول قضية أبو حميدو

وقضايا "التعامل" الإعلامي والثقافي مع العدو

للعدد الثاني عشر من مجلة شؤون فلسطينية الذي يصدر في الفاتح من آب ١٩٧٢ كتب الشهيد غسان كنفاني مقالا حول بعض القضايا التي شغلت حيزا من تفكير واحاديث الجماهير في لبنان خلال الشهرين الماضيين . تنشر الهدف نص المقال الذي عالج فيه الشهيد هذه القضايا بمنظار ماركسي خلاق وأسلوب بعيد عن الجمود .

الهدف

في الفترة القريبة الماضية تفجرت احداث جزئية شغلت الكثير من الناس ، حول قضايا تتعلق بالمقاومة بالذات ، ولم تكن هذه الاحداث في حد ذاتها مهمة ، ولكنها كانت مناسبة لالقاء نظرة الى جذورها ، ومع ذلك فان مثل هذه النظرة لم تتح حتى الان ، ليس فقط لانغماس الكثير من المناقشين في التفاصيل السطحية لهذه الاحداث ، ولكن ايضا بسبب السارع المستمر للتطورات المحيطة بحركة المقاومة ، بحيث يندر ان تاح الفرصة للقيام باستحان عميق لحدث من الاحداث ، من جميع جوانبه ، قبل ان يطفى حدث جديد بشد الانتباه اليه ، ويطغي على ما عداه ، وهكذا .

لعل ابرز احداث الفترة التي نتحدث عنها ، والتي تندرج في قائمة المواضيع التي اثرنا اليها ، هي مسالة « ابو حميدو » ، والقضية التي اثارتها الاتهامات التي وجهت اليه حول ما قيل عن قيامه باغتصاب فتاتين ، هما شقيقتان ، من بلدة حاصبيا مما دفع شقيقهما الى اطلاق الرصاص عليهما وقتلهما ، وردود فعل سكان البلدة الذين هبوا لغسل العار الذي لحق بهم ، ثم قرار محكمة الثورة الفاصي بانزال حكم الاعدام بالفدائي « ابو حميدو » وذلك « كي يكون عبرة لغيره » على ان يجري تنفيذ هذا الحكم في ساحة البلدة ، وبقية القصة معروفة : فقد رفض سكان البلدة اعدام ابو حميدو ، وطالبوا باسحاب الفدائيين من البلدة وجوارها ـ وقد انسحب الفدائيون فعلا ، وقصفهم الطائرات الاسرائيلية ظهر اليوم التالي قبل ان يتمكنوا من مواقعهم الجديدة ، وتمويهها ، ولكن الطائرات الاسرائيلية قصفت ، ايضا ، شوارع البلدة ذاتها دون تمييز . وقيل فيما بعد ان « ابو حميدو » اصيب بجراح اثناء تعرض المنطقة للقصف ، ولعله كان واحدا من نزلاء السجن الذي تعمدت الطائرات الاسرائيلية ضربه .

وفي الوقت الذي كان حادث ابو حميدو ، وذيوله ، تشغل الجزء الاكبر من المناقشات المحتدمة في تلك الفترة ، كانت قضية اخرى تتفاعل على مستوى اقل حدة ، وهي قضية يمكن تلخيصها بـ : حدود وضوابط الاتصال الاعلامي والثقافية عموما ، مع العدو الاسرائيلي . ففي تلك الفترة اخذ طالبان على عاتقهما امر الاشتراك في برنامج تلفزيوني بريطاني ، من فيرس ، فاما اثناء مناقشة مباشرة مع طالبين اسرائيليين حول قضية فلسطين . وفي الفترة نفسها اخذت قضية « فتلي » ، في كلية بيروت للبنات ، (وهو الاستاذ الذي تفاضى عن وجود مقطع في كتاب دراسي مقرر ، يبرر الاغتصاب الصهيوني) ، تتفاعل ، وتنتقل الى صفحات الصحف اليومية ، وتصل الى حد المطالبة بطرد الاستاذ المذكور . اما قضية وجود مرجع طبي اسرائيلي في مكتبة الجامعة الاميركية ، فقد اخذت حيزا اقل من الاهتمام ، ومع ذلك فقد ادت الى طرح المسالة الاساسية في هذا النطاق .

ولا شكل هذه القضايا الثلاث شيئا جديدا تماما ، فقد حدثت امور تماثلها مرات عديدة خلال السنوات الماضية ، والواقع انه لا يمكن اكتشاف منطق معين للاسباب التي تؤدي الى ظهورها فجاة ، واحتدام النقاش حولها ، مرة بعد الاخرى ـ وقد يحدث ذلك في فترة يكون فيها العدد الاسبوعي من « الاكسبرس » الفرنسية (مثلا) موجودا في كل مكان من بيروت ، ويخصص عدة صفحات لشتم عنصري ودبني للعرب ، دون ان يقوم احد ليمنع « الاكسبرس » او مناقشة موقفها ، ولكن حتى بعاب مراسلها في بيروت ! وهذا ما كان يحدث فعلا في الفترة التي كان البروفسور فتلي معرضا لنقد شامل في صحافة بيروت !.

على ان المهم في هذه القضايا ، والاشكال المختلفة التي تظهر فيها بين الفينة والاخرى ، هو انه طوال الفترة الماضية لم يكن بالوسع التوصل الى مقاييس وقوانين فيما تتعلق بحدود وضوابط الصلة الاعلامية والثقافية عموما ، مع العدو ـ وهكذا ظلت الامور خاضعة في معظم الاحيان لتقديرات شخصية ، وظلت الاحكام شانها في الاخرى احكاما فردية ، ومزاجية في احيان كثيرة .

لنحاول ، فيما يلي ، القاء نظرة على هاتين القضيتين : قضية ابو حميدو ، وقضية النشاطات الاعلامية والثقافية للعدو ، وعلاقتنا بها ، على جميع المستويات .

قضية أبو حميدو

لا يمكن فهم هذه القضية دون تفكيكها الى عناصرها الاصلية والا ظلت بالنسبة لنا كتلة من الغموض ، ومن الانفعالات التي لا تفسر ، وبالتالي لا يمكن حلها . واني ارى انه كي يكون بوسعنا الاحاطه بهذه المسالة (وبالدرجة الاولى : بدلالتها وجذورها) علينا تقسيمها الى ثلاثة اجزاء رئيسية : موقف" الثورة ، اي ثورة ، من الانتهاكات التي يرتكبها عناصرها ـ الاغتصاب وجرائم العرض ـ علاقة المقاومة بالاهالي .

ا ـ موقف الثورة من الانتهاكات التي يرتكبها اعضاؤها :

لا يجادل احد في ان الثورات عادة تطلب من عناصرها درجة عالية من الانضباط الملكي ، خصوصا ازاء تقاليد الجماهير في فترات الاحتكاك معها في عهود الكفاح المسلح . ويصل هذا الانضباط الى حد جعل الكثير من المفكرين وطرخي الثورات يعتقدون ان احد الاخطار الكبيرة التي تواجه الجيوش الثورية هي تحولها ، نتيجة للضبط الحديدي لمملكتها ، الى قوة محافظة في المستقبل . ويقول لنا جون ريد ، مثلا ، ان التعليمات التي حملها الجيش الاحمر معه حين اكتسح المقاطعات الاسلامية في الصين ابان الثورة كانت تطالب بمملكية معينة وقاسية لا تكاد تصدق ، الى حد كانت معه تعليمات الرئيس ماو للجنود الصينيين نصل الى الطلب بان لا يلتفتوا قط ، امام المسلمين ، بكلمة « كلب » او « خنزير » او « خمر »

وليس استثنائيا على الاطلاق ان يقوم الجيش الثوري باعدام عنصر من عناصره اذا ما اغتصب فتاة ، وقد حدث ذلك مرات لا يحصيها العد ، بل ان الجيوش الثورية ، في فترات احتدام حرب الشعب الوطنية ، تصدر احكاما بالاعدام على عناصر من صفوفها لاسباب تبدو احيانا ، اذا ما نظر اليها من الخارج ، اقل شانا من الاغتصاب .

ومن هنا فان الحكم باعدام فدائي اغتصب فروية هو من حيث المبدا اجراء لا يمكن وصفه بانه غريب او انه استثنائي ، ولكن اصدار حكم من هذا النوع يجب ان يرتبط ، من بين امور عديدة ، بامرين اساسيين : اولهما ، الحقيق بالامر وفق اصول علمية ، ذلك لان جريمة الاغتصاب هي واحدة من اعقد الحالات الجرمية ، خصوصا اذا ما نظر اليها من زاوية ثورية ، وليس من زاوية الاسياق في نسخ القاليد بصورة آلية . (وسنرى ذلك حين نصل الى بند الاغتصاب وجرائم العرض) . وثانيهما : ضرورة قياس حادث من هذا النوع وفق القوانين التي جرى تربيه عناصر الجيش الثوري على اساسها : درجة الانضباط ، درجة التسييس ، والشروط المملكية التي بمعدها هذا الجيش ، والى اخر ما هنالك من قوانين ، ودون وجود مثل هذه القوانين الثورية اصلا في صلب التربية السياسية والعسكرية للقوات المسلحة ، فانه من غير المنطقي تطبيق تلك القوانين فقط عند حالات العقاب .

اذا عدنا الان ونظرنا الى حادثه « ابو حميدو » من خلال هذين الشرطين ، وجدنا ان ما حدث يكاد يكون مهزلة ، وسنرى فيما بعد لماذا كان كذلك .

فمن الواضح ان « ابو حميدو » لم يغتصب الفتاتين ، ولا واحدة منهما ـ وان حالة الذعر التي حدثت ، على سداجتها لم تكن حالة مبسطه (بمعنى ان ابو حميدو ليس هو الذي سببها جملة وتفصيلا) ـ وان الموضوع كله اخذ على اكثر اشكاله سذاجه وبساطه ، وجرى التحقيق منه من خلال رده فعل الشعق الذي اعمال شقيقيه دون مبرر ، واعتبر سلوك الشعق وكانه برهان على خطا شقيقيه وجريمة ابو حميدو ، وهو اعتبار غير جائز بالطبيعه ، خصوصا حين ناخذ به ثورة تحكم على احد عناصرها بالموت .

ولكن الامر الاخر ليس اقل اهميه ، وهو الامر الذي يلخصه السؤال التالي : هل نشا « ابو حميدو » ، داخل قوات الثورة ، على درجه من التربية السياسية والنفالية ، والانضباط التنظيمي الحديدي ، موازيه في منطقها وصرامتها لهذه الدرجة من العقاب التي نزلت به حين اخل بالسلوك المطلوب ؟

لقد ذكرنا في السطور السابقة ان الجيوش الثورية ، في فترات حرب الشعب الوطنية ، وعلى الاخص حين يكون الصراع المسلح محتدما ضد العدو وسط الجماهير ، تضع شروطا قاسيه على مسلكية عناصرها ، وغالبا ما تسمح لنفسها بدرجه ليست قليله من الانحناء امام التقاليد السائدة حين لا تكون هذه التقاليد في السطر الاول من جدول التناقض الراهن ـ ولكن هذه الجيوش لا تفرض تلك الشروط كما تفرضها قوانين العقوبات العسكرية النظامية ، ولا تفرض تلك الشروط من خلال منطق التخويف بالعقاب ، ولا تفرضها من خلال سطوة الارهاب ، ولكنها تبنيها تدريجيا من خلال الوعي ، بحيث يصبح التزام المناضل الثوري بهذه القوانين المسلكية جزءا من واجباته النضالية ، لا التزام فيها ولا جزاء ، مستندة الى الوعي الثوري ، وقائمة على الانضباط التنظيمي ، ومستمده من القناعات الذاتية العميقه .

عندها يصبح تحطيم هذه القوانين جريمه كبيرة ، تستحق تلك الدرجة من العقاب ـ وهذا بالذات ما يفسر منطق الثورة حين تجعل عقاب جريمة الاغتصاب الاعدام ، في حين ان القوانين المدنية العادية لا ترى في هذا العمل ما يستوجب عقابا لا يصل في اقصى الحالات الى اكثر من خمس سنوات من السجن .. لذلك لان الثورة تعتبر جريمة الاغتصاب جريمه سياسيه ايضا .

من هنا ، فانه حتى لو ارتكب « ابو حميدو » جريمة اغتصاب فتياة من بنات الشعب ، فان الشروط الثورية تقتضي النظر الى هذه الجريمة ـ اذا ما اردنا اعتبارها جريمة سياسية ايضا ـ من خلال الوعي ، واذا نظرنا اليها من خلال وعي ابو حميدو ، صار لزاما علينا ان نضع نصب اعيننا امتحان اسلوب التربية السياسية في النظيم الذي ينتمي اليه ، فاذا كانت التربية السياسية في ذلك التنظيم معدمه ، وقائمة على التوعية والانضباط والمسلكية الثورية والعلاقة الحميمة مع الجماهير ، فان العقاب الذي ينزل بمرتكب الجرم عندها ، بكون غيره فيما لو كان التنظيم المشار اليه متسيبا ، وفاقدا لعناصر التثقيف السياسي والانضباطية المسلكية ، وغير مكترث بالجماهير او مهتم بها .

ان نشاط ابة « محكمة ثورية » ـ على وجه العموم ـ لدى ثورة من الثورات ، يجب ان يكون مستندا الى قوانين ، وهذه القوانين عادة تشتق من النظام الداخلي لتنظيم ما او حزب او جبهه ، ومن اللوائح التنظيمية الملحقة به ـ ومن المفهوم ان الانظمة الداخلية لحزب او لحركة او لجبهة هي انعكاس للايديولوجيا التي تسترشد بها ، وهذا بدلنا ، بصورة مختصرة ، على الحيثيات الكامنة وراء منطق العقاب في الثورة ـ هذا العقاب الذي يستند الى نظرة للانسان وللعالم تختلف عن تلك التي تنهجها الانظمه والدول الخاضعة لسيادة البورجوازية ، او الاقطاع ، او الواقعة تحت الاحتلال . فالثورة لا تستطيع الا ان ترتبط مسالة العقاب بالوعي ـ ومن البديهي ان الوعي ، بالنسبه لعضو في تنظيم معين ، مرتبط ارتباطا شديدا بالمسالة التنظيمية ، ويجب النظر الى منطق العقاب من خلال ذلك كله .

ب ـ الاغتصاب وجرائم العرض :

كما هو واضح فان جريمة الاغتصاب ، في مجتمع مثل مجتمعنا ، هي جريمة معقدة ، وتكاد تكون لكل واحدة منها شروط تختلف عن الاخرى . انه من التكرار التذكير بان مجتمعا مختلفا ، بضع حواجز قاسية بين الجنسين ، ولا يستطيع ان يقدم حلا منطقيا لمشكلة الكبت (خصوصا بعد انتهاء عادة الزواج البكر) ، وفي الوقت نفسه يتسامح ازاء نشر الصور العارية ، والافلام الاباحية ، وتروبج منطق « التحرر » الجنسي واخلاقياته على جميع المستويات ، والحريض على اعتباره منطق المثل الاعلى المنشود ـ ان مجتمعا من هذا النوع لا يمكن ان تكون الجرائم الجنسية فيه ، بما في ذلك الاغتصاب ، احداثا مسيطة او احداثا يمكن الحكم عليها ببساطه . ويوجب علينا ان ندرك ان هذه « الجرائم » ، على مختلف مستوياتها ، هي افعال مركبة ومعقدة ونخضع كل واحدة منها الى شروط فريدة ، لا نستطيع الا ان ندرسها اذا اردنا ان نكون احكامنا عليها دقيقة وغير جائرة .

والمشكله هي انه مع ازدياد بعقيد واقع الجريمه الجنسية ، وحوافزها ونتائجها ، فان جرائم العرض ـ كرد تقليدي على جرائم الجنس ـ ما زالت تحتفظ بمفهومها القديم اياه ، وتوفر لها القوانين الرجعية ، وكذلك منطق الانظمه البورجوازية المختلفه ، جوا من الحمايه الكافيه لضمان استمرارها : فهذه الانظمه ، بالرغم من دورها المباشر وغير المباشر ، في خلق مسرح الجريمة الجنسية ، فانها تهرع الى مساندة مجرمي العرض ، قتلة اخواتهم وزوجاتهم وبناتهم وامهاتهم وبنات عمومتهم ، بفرض عقاب شكلي ـ في حين انها تقف عاجزة عن تقديم اي حل لحمايه تلك الاخوات والزوجات والامهات وتوفير استمرار الحياه لهن .

ان حادثه ابو حميدو هي نموذج لهذا النمط غير المتزن الذي خصع له الجو العام طيله ايام الازمه :

● فمام شقيق الفتاتين نفسهما هو عمل لا مبرر له ، حتى في السياق التقليدي لمنطق جرائم العرض ، ومع ذلك فقد توفرت له الحمايه على جميع مستويات المجتمع والدولة .

● وانصباب النعمه على ابو حميدو ، حتى دون اثبات ودون تحقق ، ورغم الصيحات الخافتة للاطباء الشرعيين ، جاء بمثابه الامعان في حمايه فاتل شقيقيه ، وهدر دم بريء .

● وانساق الثورة الفلسطينيه في هذا السيار جاء كمثالة الاناقي ! اذ ان الثوره ، امام مشكله من هذا النوع ، وامام الواقع المعقد للجرائم الجنسيه وجرائم العرض كانت مطالبه بوقفه جاده وعميقه ، حتى وان كلفها هذه الوقفه ، مؤقتا ، هزه صغيره .

فليس الاغتصاب ، كما قلنا ، كلمه تقال . بل هي عمل يخضع لظروف محدده ولشروط معقده : فما فهمه الشعق بانه جريمه اغتصاب لم يكن كذلك ، وما فهمه المجمع ـ قياسا على جريمه الشعق ـ بانه « اغتصاب جماعي » ، لم يكن كذلك ـ وقد جاء قرار الاعدام الذي ابرمه الثورة وكانه يوافق على ذلك الفهم المغلوط للحادث بدلا من انهاز الفرصه لطرح مثل هذا الموضوع الخطير طرحا موضوعيا ، ومواجهة الخطا بجراء ، ودعوه القوى الوطنية والتقدمية في لبنان لقول كلمتها .

ج ـ علاقة المقاومة بالاهالي :

في المقاطع السابقة مس المقال تقاطا بدو للوهلة الاولى وكانها على غير علاقة مباشرة بموضوعنا ، تقاطا من نوع : دور الوعي السياسي عبر العملية التنظيمية في فرض منطق العقاب ـ والمازق الجنسي وجرائم العرض في بلادنا ـ ودور القوى الرجعية في تهيئة مسرح الجريمة الجنسية وبعد ذلك المسارعة الى حمايه الفاعل ـ ومهمة التنظيم الثوري في صدم المجتمع المنساق في تيار الضلال والخطا ـ ودور الثورة في النظر الى مسالة العلاقات بين الرجل والمراة نظرة علمية في مستوى التطورات التي نعيشها وعدم الخضوع للارهاب اللفظي الذي تمثله كلمات مثل اغتصاب ، وانتهاك ، وشرف ، وعرض ، حين تكون مفرغة من معانيها الانسانية ـ الانحناء احيانا امام بعض التقاليد ولكن ليس الانسياق في تيارها ـ وبعد ذلك دور القوى الوطنية والتقدمية في لبنان ازاء حادثة حاصبيا بالذات . على ان هذه النقاط هي في الحقيقه في صلب موضوعنا ، وتشكل اساسه ، واذا اردنا حقا فهم حادثة حاصبيا وقصة ابو حميدو ، فانها ، بالدرجة الاولى ، حصيله هذه النقاط مجتمعه .. ولو لم نكن كذلك لما وصل الامر الى هذه الدرجة ، ومن الواضح ان الخطا الذي وقع في كل نقطه من هذه النقاط هو الذي جعل من هذا « الحادث العادي » حادثا سياسيا كبيرا .

ومع ذلك ، فان عشرات من مثل هذه الاحداث تقع كل يوم في كل بقعة من بقاع وطننا العربي ، والذين يواكبون حياة المقاومة والمقاومين ، يعرفون ـ وهذا ليس سرا ـ ان ما توهم كثيرون انه وقع في حاصبيا قد وقع فعلا ، وليس وهما ، في امكنة عديدة من البلاد العربية ، وان التظيمات كانت تنظر في كل قضية من هذا النوع النظرة التي تتفق مع انظمتها وعلاقاتها الداخلية ، وتتخذ الاجراءات المناسبة ، وفي معظم الحالات كانت الامور تنحل قبل وصولها الى درجة النازم .

سنكون في منتهى السذاجة لو اعتقدنا للحظة واحدة ، ان الالاف من الشبان الذين يشكلون الجسد الحي لحركة المقاومة ، والذي ينتسب معظمهم الى حركات وقوى كان لها نظرة سلبية الى مبادىء التثقيف السياسي والتربية التنظيمية ، هم جيش طاهر من القديسين الانقياء الورعين ، وانه ينبغي علينا عدم توقع اي خلل او خطا في مسلكياتهم ـ ولكن الصحيح هو ان هذه المجموعة من الاخطاء والانتهاكات ، في السنوات الماضية ، ومن خلال القياس النسبي ، كانت قليله للغاية ، واقل ما يمكن توقعه .

ومع ذلك فانه ـ بالاجمال ـ لم تكن التنظيمات تتلكا قط في اتخاذ اجراءات صارمة جدا احيانا ضد مرتكبي تلك الاخطاء او الانتهاكات ، ولا شك ان هذه الاجراءات كانت احيانا تخضع لتقديرات مبالغ فيها ليونتها ، وانه في العادة كانت تشكو من عدم استنادها الى لوائح تنظيمية واضحة ، الا ان ذلك لم يكن يمنع من احتفاظ المقاومة بدرجة معينة من الانضباط ، ومن التفاهمي ، في علاقاتها مع الناس على مختلف المستويات . فلماذا انفجر الموقف في حاصبيا على هذه الصورة ؟

ان هذا السؤال يجب ان يعيدنا الى جذور المسالة ، وهي جذور تقع بلا شك ابعد من ابو حميدو ، وابعد من قرار محكمة الثورة . وعلينا ، توا ، ان نضع المسالة باختصار وبوضوح : لقد اشار حادث حاصبيا الى خلل خطير في علاقة المقاومة بجماهير الجنوب ، وعبر عن انفجار لمازق متقادم ، واوضح ان سلسلة المعالجات الخاطئة للعلاقات مع الجماهير في جنوب لبنان قد دفعت بالتناقض الثانوي الى سطح الاحداث .. وهكذا فان ايقاف نظرتنا لحادث حاصبيا عند ابو حميدو ، هو بمثابة التزلج على قشرة المشكلة !

والذهاب الى جذر المشكلة هو الذي يفسر لماذا اخذ حادث حاصبيا كل هذا الحجم الذي لا مبرر له ، في حين ان احداثا مشابهة قد وقعت في امكنة مختلفة ، ولاقت حلولها نتيجة لمبادرات من المقاومة حينا ، او من ممثلي الاهالي حينا اخر .

وقد تراكمت الامور لفترة طويله كي تصل الى ما وصلت اليه في حاصبيا ، ولعلنا نستطيع ان نلاحظ ان ذلك التراكم لم يكن جميعا مبطا لاحداث يومية عادية ، ولكنه تركيب معقد لنتائج كانت تصب من خلال الممارسات التالية :

(أ) ـ ضعف العلاقه بين المقاومه الفلسطينيه وبين الحركة الوطنيه والديمقراطية في لبنان ، هذا الضعف الذي كان يلجا احيانا لاخفاء نفسه وراء مختلف صيغ « المساندات » الكلاميكيه ، واحيانا اخرى وراء انشاء غلافات مخترة ووجاهات ، ولكن من حيث الجوهر ظلت المقاومه تعبر نفسها وجودا طارئا وزائدا في الجنوب ، وليس جزءا لا تتجزا من تحرك وطني ديمقراطي شامل ، مرتبطه به ارتباطا يوميا ، ومنظما من خلال القوى الوطنية والتقدميه .

(ب) ـ عسكرياريا المقاومه ، التي اصرت على طرح نفسها فقط من خلال وجود وممارسات عسكريه ممـا ادى الى ترويج فهم خاطىء لمفهوم « القاعدة العسكريه » ومفهوم « تنميه القدرات القاليه » في الجنوب ، وتحويل هذه المفاهيم وغيرها الى ممارسات تناول حياة الجماهير من الخارج ، ولا تدخل في صلبها وصبح جزءا من وعيها او من تحركها اليومي .

(ج) ـ نسيجة لهذا الطابع العسكرياري لوجود المقاومه في الجنوب ، فان كسل العمليات القاليه وضاله حجمها وعددها وفعاليها في الفترة الاخيرة ، قد افقد ذلك الوجود ـ في امين قطاع كبير من الجماهير الجنوبية ـ قسما كبيرا من مبرراته وبضاعف كميه السلبية في النظر اليه ، وبضاءلت الى الصفر كمية « التسامح » او « التفهم » او « الفعالية » في معالجة الاخطاء الناجمة عن ذلك الوجود الذي فقد :كثير من مبرراته .

(د) ـ يضاف الى ذلك كله ان عدونا (وهو بدوره حالة مركب من اطراف مختلفة ومتفاوتة الحجم) يعيش على مبادرات محركه يعرف كيف تتسرب من خلال هذه الظروف ، وتعرف كيف توجه رياح حربها النفسية ، وغاراتها المعنوية ، وضغوطها العسكرية والسياسية ـ وقد نجح هذا العدو الى حد بعيد في ارهاب جماهير الجنوب وبناء حاجز من الخوف بينها وبين المقاومة ، وهو حاجز سيبه الخشية من « عماب » اسرائيلي توجهه اجهزة مخابرات قديرة ومتصلة جيدا في الجنوب (قبل وبعد حادث حاصبيا ، مثلا ، قامت منظمتان باعدام جاسوسين كان الاسرائيليون قد نجحوا في تجنيدهما من داخل هاتين المنظمتين ، وقد اعدم احد هذين الجاسوسين في ساحة قرية صديقين ـ واثناء ازمة حاصبيا كان كثير من السكان الفاصبين مقتنعا تماما بصحة اشاعة مفادها ان ٢٥ فدائيا على الاقل قد تناولوا اغتصاب الشقيقين ـ ولم تكن هذه الشائعة بعيدة عن نشاط مخابرات العدو) .

ومهما يكن فانه ينوجب علينا عدم المبالغة (كما يحدث عاده) باهمية هذا البند الاخير ، بحيث يعطى الاولوية ـ لانه من الواضح ان قدرات العدو هذه لم يكن من الميسور لها ان تحقق النجاح الذي حققته لو كانت الثغرات في علاقة المقاومة بالجماهير اللبنانية ، وفي تصورات المقاومة لطبيعة وجودها ومهامها في الجنوب ، اقل مما هي فعلا .

ان النتائج التي اخذت تتراكم تدريجيا ، كافرازات يومية لهذه الخطوط ، او لهذه القنوات الاربع ، قد تحولت الى طاقة نوعيه وجدت اول الفرص السانحة لتعبر عن نفسها في حادثة ابو حميدو ، ولو لم يخطر على بال ذلك الشاب ، عصر ذلك اليوم ، ان يتحرش بفتاتين شاهدهما تتمشيان قرب المعسكر ، لكان انفجار حاصبيا ، او غيرها من القرى الجنوبية ، قد حدث ايضا ، وربما بعد يوم او اكثر ، عبر حادثة من هذا النوع او من نوع اخر .

ان هذا الحادث ، منظورا اليه من هذه الزوايا المجتمعة ، يشكل في جانبه الايجابي اشارة الى ضرورة الوقوف بجراة ، واعادة النظر بالجرية ، وتصويبها ـ وذلك من خلال توحيد موقف المقاومة حول خطة وهدف العمل في جنوب لبنان ، وبالتالي شكل ومدى العلاقة مع الجماهير الجنوبية ، والدور المركزي للقوى الوطنية والديمقراطية في لبنان ازاء هذه المهام .

انه من السخف تحميل الخطا لـ « ابو حميدو » ، واعتبار المسالة منتهية هنا ، وكذلك فانه من السخف توجيه اللوم لاهالي حاصبيا ، واعتبار المازق مجرد افعال لحشالة غضب لا مبرر حقيقي لها ، وعلى نفس المستوى فانه من الضروري القول بانه لا دماء الشقيقتين البريئتين ، ولا دماء ابو حميدو ، ولا كل الاحكام الاخلاقية في العالم تستطيع ان تحل مشكلة من هذا النوع .

وقد يكون من المستحيل تجنب القيام باجراء آني ، او تكتيكي ، عندما نواجه بمشكلة واقعية من هذا النوع ـ هذا صحيح ، ولكن الخطا الفظيع هو ان يكون ذلك الاجراء الاني او التكتيكي اجراء انفعاليا ، مقطوع الصلة بالفهم الصحيح للمشكلة ، وبالتالي فهو لا يكون الا مقدمة للوقوع ، بعد فترة وجيزة ، في فخ مشكلة مماثلة .

□ العلاقة السليمة مع الجماهير □

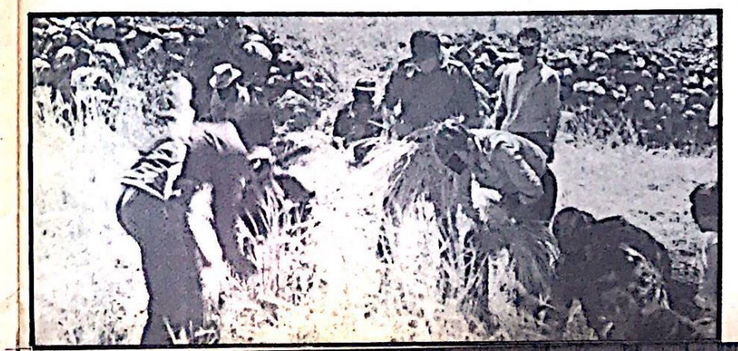

البقية في العدد القادم